أرشيف

قصاصة من جريدة (مجلة) : الديـــــــــار
العدد : 9295
تـــــاريخ : الخميس 5 / 2 / 2015

طريق قناطر زبيدة تختصر الازدحام والموت... في فصل الشتاء

طريق قناطر زبيدة

تحقيق: ربى منذر

قناطر زبيدة اصبحت طريقا مختصرة تفصل المتن الجنوبي عن المتن الشمالي تجنبا لازدحام السير في منطقة المكلس رغم النفق والجسر اللذين انشئا مؤخرا لكن قناطر زبيدة خلال فصل الشتاء تتحول الى طريق مختصرة للموت من جراء تساقط الحجارة على الطريق مما تسبب بموت احد المواطنين ورغم ذلك ما تزال مقصودة.

وكأن الإنفجارات وحوادث السير وغيرها من الأمور التي تشكل خطراً على حياة المواطنين لا تكفيهم، فها هي الدولة تقدم لهم طريقة جديدة للموت!

لم يعد التوجه في الشتاء الى طريق قناطر زبيدة التي تربط المتن الجنوبي بالمتن الشمالي مجرّد مهرب من زحمة السير بل أضحى مخاطرة بحياة كل سالك لها، كالمواطن جوزيف أنطون صفير الذي توفي في شتاء الـ٢٠١٣ جرّاء الأضرار التي كانت قد خلفتها العاصفة آنذاك وأدّت الى انهيار جزء من الطريق وسقوط سيارته، فهل يستحقّ الأمر المجازفة؟

لا أحد يعلم من هي الجهة المسؤولة، فكلٌّ واحد يرمي المسؤولية على سواه، أهي وزارة الأشغال العامة والنقل أم الهيئة العليا للإغاثة؟ أو أن الجهات المعنية تترك الحمل على بلدية الحازمية التي يعتقدون أنها قد تتكبّد عناء دفع ٣ ملايين دولار أميركي من أجل تدعيم طريق منكوب؟ مع العلم بأنه ليس كغيره من الطرقات، فهو مشهود له بتخفيف زحمة السير التي تتضاعف على طريق المكلس لدى اقفاله، إذاً لماذا لا تتحمل الدولة مسؤوليتها بإحياء هذا الشريان الحيوي؟

عن دور بلدية الحازمية في هذه القضية، بما أن هذا الطريق

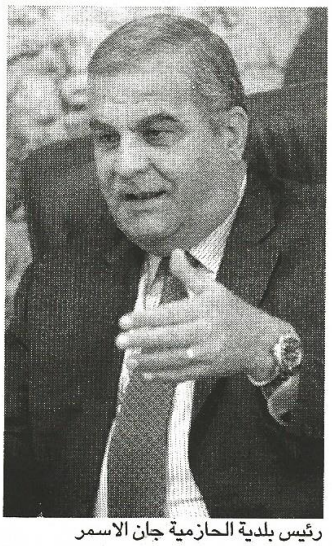

رئيس بلدية الحازمية جان الاسمر

يقع على عاتق مسؤوليتها، أكد رئيس بلدية المنطقة جان الأسمر أن «جهود هذه الأخيرة بدأت منذ عام ٢٠٠٩ حين رفعت كتاباً الى وزارة الأشغال العامة والنقل لتعبيد وصيانة بعض الطرقات الرئيسة، والتي تُعتبر غير آمنة أو صالحة للعبور، آخذةً بعض الإجراءات توازياً لحماية المواطنين بانتظار الخطوات العملية من قبل الوزارة، وهي التي لم تحصل»، مشدّداً على أن «البلدية لم تستسلم بل أكملت إرسال كتب الى وزارتي الأشغال، والداخلية والبلديات وأخرى الى مجلس الإنماء والإعمار، غير أن أياً من المراجع الرسمية لم يمدوا لهم يد العون» بحسب تعبيره. وأعلن أن «البلدية راسلت محافظ جبل لبنان بتاريخ ٢٩-٥-٢٠١٣ واستحصلت منه على موافقة لتنفيذ الأشغال بالتراضي منه ومن وزير الداخلية والبلديات وتأمين السلامة العامة لسالكي هذا الطريق الحيوي»، مصرّحاً «أنه وبالرغم من كثافة سالكي هذا الطريق الا أن البلدية لم تتلق أي مساعدة واضطرت الى تكبد حوالى ملياري ليرة لبنانية من ميزانيتها لإعادة تأهيل الطريق وهذا شكّل عبئاً كبيراً عليها». ولفت الأسمر الى أن «الشركات المختصة أكّدت أن الطبيعة الجيولوجية للجرف الصخري الذي يقع بين قناطر زبيدة والسد خطرة، وستتسبّب دوماً في انهيارات خلال فصل الشتاء، ولا يمكن ايجاد حل سهل لتدعيمها، ما دفع البلدية لوضع آرمات تحذيرية من استعمال الطريق، والتي لم يأبه لها أحد، مضيفاً «أن هذه الأخيرة حوّلت ملف الطريق كاملاً الى وزارة الداخلية التي أحالته بدورها الى وزارة الأشغال وطلبت تشكيل لجنة فنية للكشف على وضع الجبل بالتنسيق مع البلدية وطلبت التريّث بفتح الطريق حتى

أرشيف

قصاصة من جريدة (مجلة) : الديـــــــــــار
العدد : 9295
تـــــاريخ : الخميس 5 / 2 / 2015

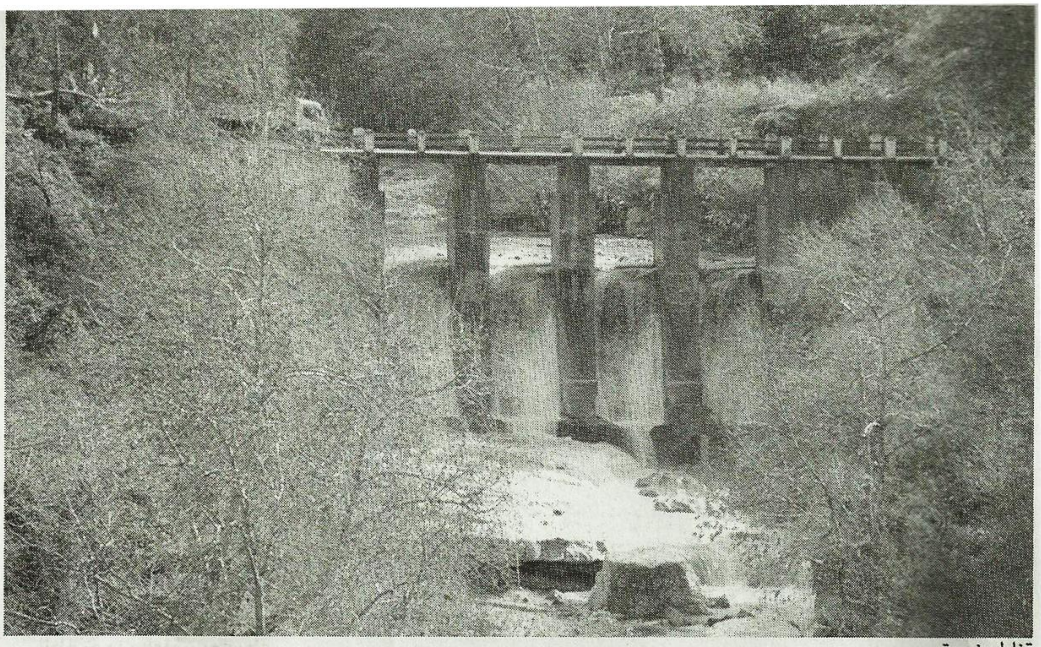

قناطر زبيدة

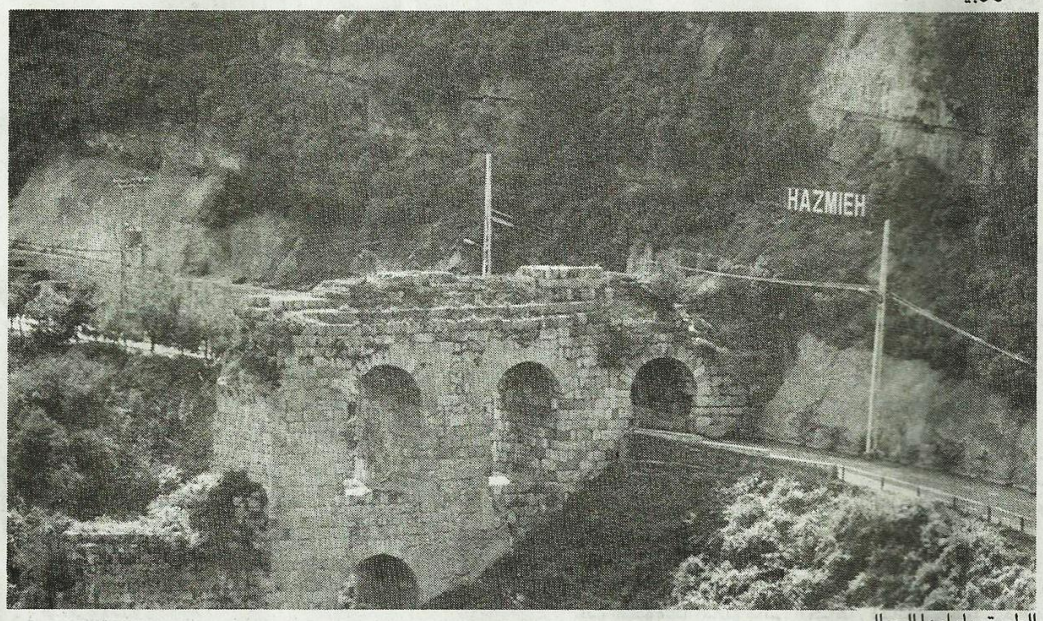

الطريق وامامها الجبال

صدور التقرير الفني، ولكن المفاجأة كانت بالكتاب الذي أرسله المدير الإقليمي لوزارة الأشغال والذي طلب فيه إعادة فتح الطريق من دون التأكد من سلامتها أو إصدار أي تقرير فني في هذا الخصوص». وختم رئيس بلدية الحازمية متسائلاً «أين كانت وزارة الأشغال والمسؤولون فيها عند حدوث الانهيار الأول في العام ٢٠١٣ حيث بقي هذا الطريق مقفلاً لمدة سنة تقريباً من دون أن تتحرك المراجع المختصة في وزارة الأشغال، وعند حدوث الإنهيار الثاني في العام ٢٠١٤ وعند وفاة أحد المواطنين جراء هذا الإنهيار وما تسبّب من أضرار مادية ومعنوية، وأين هي الإجراءات المتخذة لتدارك حدوث مثل هذه الأعمال، وإذا كان هذا الطريق يقع ضمن عهدة ومسؤولية الوزارة لماذا لم تقم بإعادة تأهيله عند حدوث الإنهيار الأول، ولماذا تبرأت منه؟»

هل على المواطن اللبناني إذاً أن يدفع حياته ضريبة تقصير الدولة؟ أوليس تأمين طرقات آمنة للمواطنين من أولى حقوقهم ومن أبسط واجبات أي دولة؟ السؤال نضعه برسم المعنيين، على أمل أن تصحو الدولة من غيبوبتها قبل فوات الأوان.

(تصوير حسين جعفر)